المؤتمر وصناعة التحولات الوطنية

عبدالرحمن مراد

دلّتْ متواليات الأحداث وتموجات اللحظات السياسية الفارقة في حياة هذا الوطن وفي مساره أن العمالة هي العنصر القاتل والمدمر، وأن الوطنية والانتماء الوطني هما النماء والعطاء والتجدد، ولذلك فقد كشفت كل الأحزاب التي لم تكن الا تعبيراً عن مشاريع وافدة من ثقافات وحضارات أخرى عن ساقيها العاريتين...

ولم يكن اليمن في منظورها النظري وتفاعلها السياسي سوى سلطة وثروة وغاب عنها البعد الحضاري والدور التاريخي والثقافي اللذان ظلاّ طوال زمن في حالة غياب مستمرة، وأصبح من الضرورة استعادة اليمن واستعادة مجدها المؤثل ودورها الحضاري والتاريخي والثقافي عن طريق تنمية الروح اليمنية والاعتراف بقيمتها ومعناها وتفجير كل طاقاتها المكبوتة لتكون تعبيراً عن ذلك الامتداد الضارب بجذوره في عمق الزمن..

فاليمن تملك من مقومات النهوض ما لا يملكه غيرها وهي قادرة على صناعة لحظتها الحضارية الجديدة إذا تمكنا من استعادة ذاتها المستلبة، فقد بالغ ذلك الغير في التوغل وفي السلب الى درجة شعور الانسان اليمني بالاغتراب الروحي والمكاني فهو مفقود القيمة ومفقود المعنى ولا قيمة ولا معنى دون الشعور بالامتلاء الحضاري والثقافي والتاريخي، فالاشتغال على مقومات البناء والامتلاء يتطلب وعياً تكاملياً، ورؤية واضحة الابعاد والغايات والاهداف تتكامل في نسيجها العام مقومات النهوض.

المؤتمر البداية الحقيقية ليمن مغاير لو توفر الامن والاستقرار

لم تكن تلك المشاريع والايديولوجيات التي تحاول بعض الاطراف العمل على تكريسها الا تعزيزاً لعوامل الاغتراب الذي يعيشه الانسان في هذا الوطن، ولذلك نلاحظ أن تلك المشاريع سرعان ما نشهد انطفاءها.. والتجربة الوطنية الوحيدة والمتمثلة في المؤتمر الشعبي العام تقاوم عوامل الفناء وتعيد إنتاج نفسها، فالذين كانوا يراهنون على تفكك المؤتمر وفنائه بعد تلك العاصفة الكبيرة التي مر ويمر بها الوطن شهدنا فناءهم وخفوتهم وخرج المؤتمر من تحت رماد الاحداث والنيران أكثر قدرة وأكثر توهجاً ذلك لأن أولئك غرباء عن الوجدان الحضاري والثقافي اليمني، والمؤتمر تعبير صادق عن ذلك الوجدان ويكاد أن يكون تعبيراً عن خصوصية الذات اليمنية، فالانتماء الى التراب يزيد من القدرات ويضاعف الطاقات لتكون أكثر قدرة على مقاومة عوامل الفناء، فالذين أخذهم الزهو الى مربعاته الخطرة شهدنا ونشهد بالوناتهم وهي تتفجر بكل ذلك الانتفاخ والزهو وأصبحت تصغر وتصغر الى درجة التلاشي والاضمحلال ولا تجد لها ملجأ الا العودة الى الحاضن الوطني كي تستعيد وعيها بذاتها.

لقد أثبت المؤتمر صدق الولاء والانتماء لهذه الأرض، فالعاصفة التي تمر قد ينحني لها، بيد أنها تظل عاجزة كل العجز عن اقتلاعه، فالتجذر في عمق التربة يجعله دائم الاخضرار والتمادي في الطول حتى يطل من شرفة الافق على معالم المستقبل ويظل ثابتاً قوياً عصياً على كل المؤامرات التي تستهدفه أو تستهدف الوطن.

لا أظن أن الأحزاب التي تشكل حاضر الوطن اليمني قادرة على أن تقنع السواد الأعظم من الناس بالمنجزات التحولية التي أحدثتها في سبيل الوصول الى الدولة الحديثة، فالذين مارسوا كل ذلك الهدم والتنكيل والفوضى في عام 2011م وقالوا بالثورة وبالدولة الحديثة، وباليمن الجديد، وبالحرية وبالشراكة الوطنية وغير كل ذلك من الشعارات الثورية البراقة كشفت لنا الأيام عن إفلاسهم، وغياب المشروع الحضاري الموعود، بل كادت الأيام أن تقول لنا بفسادهم وانتهازيتهم وتفردهم ورغبتهم الجامحة في الثروة الوطنية وفي السلطة، وظل المؤتمر الشعبي العام هو الحزب أو التنظيم الوحيد الذي يملك رؤية ويملك مشروعاً، وهو الوحيد الذي يملك تأريخاً من المنجزات التحولية التي أحدثها طوال تأريخه، وظل الزعيم علي عبدالله صالح هو الأنبل والأقدر على إدارة التناقضات الوطنية وهو صاحب الصناعة الحقيقية في التحول والانتقال.

فما شهدته اليمن في عقد ثمانينيات من القرن الماضي لم يكن شيئاً هيناً، فالتأسيس للسلطات المحلية عن طريق المجالس المحلية والتمهيد والانتقال في أسس السلطة التشريعية كان هو الرائد الأول فيهما، واستعادة اليمن لذاتها أيضاً فقد كان عام 84م عاماً للزراعة، ومثل ذلك القرار الذي أحدث تحولاً من الآخر الى الذات وتفجير إمكاناتها والاعتزاز بها كان هو البداية الحقيقية ليمن مغاير لو توافر الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وليس بمستغرب القول إن المؤتمر الشعبي ابن التربة اليمنية وهو صانع التحولات في البلاد، ولم نشهد لسواه بصمة واقعية تُذكر.

الدولة المدنية.. جدل الدين والتنمية

محمد علي عناش

الديمقراطية بما تتضمنه من مبادئ وقيم وأسس أهمها مبدأ التداول السلمي للسلطة والتعايش المشترك والمواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات لجميع فئات ومكونات المجتمع دونما تصنيف أو تمايز، تعتبر جوهر الدولة المدنية وأهم أركانها ومبادئها لإقامة مجتمع السلم والتعايش وتجاوز شرنقة الهويات القاتلة.

من هنا فالذين يرفضون الدولة المدنية ويحرمونها دينياً، إنما هم في الحقيقة يرفضون الديمقراطية التي تمكن الشعب بمختلف فئاته ومكوناته من اختيار حكامه وممثليه، وإقامة نظامه وسلطته، بمقتضى إرادة الأغلبية، وبمقتضى الدستور واللوائح والقوانين التي تكفل ذلك، وينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، كعقد اجتماعي جديد قائم على مبدأ الاختيار والمسئولية وعلى المؤسسية واحترام التفكير الحر للإنسان دون وسائط أو وصايات من أحد.

رجال الدين المتطرفون يرفضون الديمقراطية، لأن الديمقراطية القائمة على حرية الانتخاب والتداول السلمي للسلطة تقيم سلطة الشعب وحكم الشعب، التي يعتبرونها منازعة لسلطة الله وحكم الله، وفي هذا السياق وهذا الموضع من الجدل، يوظفون النصوص القرآنية التي يسيرونها حسب أهوائهم وفهمهم القاصر لظواهر النصوص- مثل «إن الحكم إلاّ لله»- توظيفاً براغماتياً لمصادرة حق الشعوب في الحكم والسلطة، والهدف من ذلك هو إقامة سلطتهم السياسية المكملة لسلطتهم ووصايتهم الدينية كنواب عن الله في الأرض وكأن هذه الشعوب ليست شعوباً مسلمة وموحدة وأن إيمانها قاصر.

وعيهم القاصر بالدولة المدنية، وتطلعاتهم الى الحكم والسلطة بعصمة وقداسة سماوية يجعلهم يجرمونها ويعتبرونها مخالفة للشرع الاسلام ومدعاة لانحلال الأمة وانتشار الرذائل فيها، فلا يرونها إلاّ بهذا الشكل، ويلبسونها ثيابات الانحلال وقمصان الرذيلة وفقاً لما تفصله وتخيطه أفكارهم وتطلعاتهم، متناسين أو متجاهلين أن لنا خصوصيتنا العربية والاسلامية، التي ستحول بين مجتمعاتنا وبين ما يدعون ويروجون له، اذا ما تمكنا من جعلها خصوصية فاعلة ومنتجة في العصر سياسياً واقتصادياً وعلمياً، لا خصوصية متقوقعة ومقموعة ومتخلفة ومسجونة في ذات غير فاعلة ولا منتجة، حينها سوف تتآكل وتنحل من الداخل.

هؤلاء يتكلمون عن الرذائل بإسقاط على المجتمعات الغربية، وكأننا شعوب ومجتمعات ملائكية خالية من الجريمة الأخلاقية، أو كأن الحجاب واقصاء المرأة اجتماعياً وسياسياً، قد حال ويحول دون وقوع مثل هذه الجرائم.. بل على العكس من ذلك، فهذه المظاهر تخفي وراءها واقعاً اجتماعياً تتفشى فيه الرذيلة والجريمة الاخلاقية بشكل كبير، والتي ليس لها علاقة لا بالتمدن ولا بالتحضر، وإنما لها علاقة باختلال العلاقة بين الرجل والمرأة، والفقر والبطالة والأمية، والاضطهاد الاجتماعي

الاخوان يريدون سلطة دينية وسياسية بقداسة الهية

للمرأة والعزلة بينها وبين المجتمع، وفقدانها لحريتها وحقوقها في الميراث والعمل وفي اختيار شريك حياتها، وسوء معاملتها من قبل المجتمع والأسرة وفي بيت الزوجية.

من جانب آخر، هل الانحلال في الغرب، هو المظهر الكلي للدولة المدنية الغربية؟ وأن التداول السلمي للسلطة والأمن والاستقرار والتعايش السلمي المشترك، والتقدم الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي هو ليس من انجاز ومظاهر الدولة المدنية في الغرب؟

بالتأكيد هو من انجازها ومظاهرها، فلماذا هؤلاء الذين يريدون أن يقيموا علينا سلطة دينية وسياسية بقداسة إلهية، حتى استبدادهم وفسادهم سيكون بعصمة وقداسة لا مجال لمعارضتها والثورة عليها، لا ينظرون الى هذه المظاهر والانجازات للدولة المدنية، ويثقون بخصوصيتنا وتديننا، بأننا سوف نتجاوز مظاهر الانحلال التي يرونها في الدولة المدنية.؟!

في اعتقادي أن الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي والتعايش السلمي في المجتمع المتعدد دينياً وسياسياً وعرقياً، يعتبر أهم مظهر للدولة المدنية، والذي تبنى عليه مختلف الخطط والبرامج البنّاءة والتنموية في شتى المجالات، وهذا الأمر هو ما تفتقده المجتمعات العربية والإسلامية، والتي تعتبر مجتمعات متخلفة وضعيفة ومجتمعات مستهلكة وغير منتجة، رغم أنها تمتلك كل مقومات النهوض والتطور والانتاج.. والسبب الرئيسي في ذلك أن هذه المجتمعات غير آمنة ولا مستقرة، وإنما مجتمعات متناحرة ومتصارعة ومنقسمة فيما بينها بهويات متعددة قبلية وطائفية ودينية، كما أنها مجتمعات مستلبة ومقموعة وغير فاعلة في العصر، قابعة في الماضي وتعتاش عليه معنوياً لنسيان ما تشعر به من بؤس وفقدان في الحاضر وتواري به هزائمها واخفاقاتها المعاصرة التي تعوضه بتمجيد قيم القبيلة وفضيلة الزهد والموت، وامجاد السلف والقرون الثلاثة، وتاريخ الأمة، والتي تتحول الى بطولات وأمجاد وفضائل في الوقت الحاضر بالأحزمة الناسفة وتفخيخ الشوارع والأسواق والسيارات والمساجد والكنائس، والصراعات والحروب المذهبية التي مازالت ترسم بحبر من الدم والدموع لوحة الفقدان والسراب العربي، وتسطر به كآبة أمة تم تفخيخها معرفياً وذهنياً وروحياً، لتستمر في تفخيخ حاضرها بالبؤس والضياع والتمزق، وتعيد انتاج واقعها المتخلف اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً نظراً لفقدانها الهوية الواحدة التي تؤسس للأمن والاستقرار والتعايش والتداول السلمي للسلطة ويمكّنها من التفاعل مع العصر بندية وكفاءة وقوة، هذه الهوية التي تتمثل في الدولة المدنية الموسسة دولة المجتمع.. لا دولة التنظيم أو القبيلة أو المذهب.

في ذكرى رحيل فارس الدبلوماسية اليمنية

بقلم / الدكتور علي مطهر

إن رحيل المناضل الوحدوي الجسور السفير محمد علي محسن الأحول خسارة فادحة ليس على مستوى الخسارة التنظيمية للمؤتمر الشعبي العام فحسب، ولكن على مستوى الوطن اليمني الكبير، فقد كان من الرجال الأوفياء لمبادئ وأهداف الميثاق الوطني الدليل النظري للمؤتمر الشعبي العام، ومن الذين تركوا بصمات تنظيمية لا تنسى في أمانة سر اللجنة الدائمة، فقد عرفت الراحل الكبير في بداية التسعينيات وكان في عام 1993م أحد أعضاء اللجنة الدائمة الذين أسهموا بإخلاص في تطوير وتحديث الأداء التنظيمي للمؤتمر الشعبي العام.

لقد عرفناه رجلاً وحدوياً جسوراً كان له دوره البارز في الكفاح والنضال من أجل الحرية واستقلال الوطن من الاستعمار البريطاني، ومن الأفذاذ الذين ناضلوا من أجل وحدة الوطن اليمني، وكان له شرف المساهمة في ترسيخ الديمقراطية والتعددية السياسية في اليمن وترك بصمات واضحة في حياته السياسية والخاصة.

إن الفقيد الراحل كان قامة وطنية بحجم اليمن الكبير وكان يحمل هم الوطن الواحد في حله وترحاله، وقد عرفه السلك الدبلوماسي مثقفاً أولى جوانب الأدب والفنون رعاية بلغت إعجاب المثقف العربي وخطفت الأضواء، وجعلت من عمله الدبلوماسي في المملكة العربية السعودية منارة لإحياء تراث اليمن والاهتمام بالمغترب اليمني، وعمل على مد جسور التواصل بين الشعبين الشقيقين في المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية وجعل من المناسبات الوطنية محطة ثقافية تميزت بنكهة خاصة لدى الأشقاء في المملكة وأبناء اليمن كافة.

لقد كان الراحل متابعاً متميزاً لمستجدات الدبلوماسية الحديثة، ولم يشغله عمله الدبلوماسي عن التواصل مع الكتاب والباحثين، وقد قابلته في إحدى المناسبات في العاصمة صنعاء في 2008م حيث طلب مني ما لم يكن لديه من مؤلفاتي السياسية فأرسلت له آخر الإنتاج وهو رسالة الدكتوراة التي كانت بعنوان المشاركة السياسية في اليمن بين التقليدية والحداثة، ثم علمت بعد ذلك أنه اقتنى كل ما صدر عني من الكتب والأبحاث وان مكتبته الخاصة تتضمن عناوين الدراسات السياسية والاقتصادية لمعظم المهتمين والباحثين في شؤون اليمن، وقد تميز الراحل الكبير بدماثة الأخلاق وعلو الهمة والطباع الكريمة، حيث لم تكن تفارقه الابتسامة وكان التسامح من أبرز صفاته، والإخلاص للوطن من أعظم مناقبه.

لقد خسر الوطن عَلماً من أعلام الدبلوماسية والأدب والثقافة وعزاؤنا فيه أنه ترك سيرة عطرة مليئة بالمواقف الإنسانية والوطنية التي لا تُنسى.. رحم الله فقيد الوطن الغالي وأسكنه فسيح جناته.. «إنا لله وإنا إليه راجعون».

سأكتب عن وطني !!

أحمد أبكر الأهدل

(قد لا أكون أول من تحدث عن وطنه أو كتب عنه، لكني أول من جعل قلبه يتحدث عن وطنه.. قد أكون أول من أسكت لسانه وقلمه عن الكتابة عن وطنه واطلق العنان لقلبه أن يتحدث ويتكلم عن وطنه..

وطني أعرفه منذ كنت صغيراً كنت أحسبه ذاك البيت الذي أعيش فيه مع اسرتي.. كنت أراه في والدي الذي كان يبكي عندما يسمع النشيد الوطني.. كنت أراه في والدتي التي كانت تدعو دائماً بأن يسود الأمان فيه.. كنت ألمسه في اخوتي الذين كانوا يتناقشون أياماً وليالي عن حبهم للوطن وما هي أقرب طريقة لخدمة الوطن.. هذا هو الوطن الذي عرفته صغيراً وحسبت أنه يتمثل في أسرتي..

مرت السنون سريعاً وكبرت وكبر معي ذلك الوطن.. كم هو عظيم ذلك الوطن الذي يتسع للجميع.. كم هو رائع ذلك الوطن الذي يحترم الجميع نختلف في أمور كثيرة، في طريقة الكلام، في طريقة التفكير في طريقة التعبير.. لكننا في مسألة الوطن حبه وغلاه وعظمته وبقاؤه لا مجال للخلاف فالوطن هو من سيبقى ونحن من سيذهب.. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: من بحاجة الآخر نحن أم الوطن؟ الجواب لمن يفكر ويعقل هو: كلانا بحاجة لبعض.. كلانا نكمل بعضاً.. فمن ظن أنه يستطيع العيش بكرامة وحب بدون وطنه فلن يذكر ولن يخلد.. ومن ظن أن الوطن ليس بحاجة له وأنه سيسيّر أموره بدون الوطن فسيصحو يوماً بلا وطن..

قد نختلف، قد نغضب، قد نبتعد، لكننا لا نتقاتل ولا نغدر ولا نهجز حين ينادينا الوطن.. تجري قلوبنا قبل أقدامنا لتلبي دعوة الوطن.. دعونا ننبذ خلافاتنا وأطماعنا وغرورنا جانباً خارج خارطة الوطن ولنتعانق ونصطف سوياً في مواجهة الفقر والجهل والفساد الذي يعصف بوطننا.. علينا أن نضع مصالحنا وأحقادنا جانباً ولنبدأ في بناء ما دمرته المصالح والأطماع.. هذه دعوة لكم جميعاً دون استثناء، فلن يهتم بأمرنا غيرنا ولن يبني وطننا سوانا..

وليكن شعارنا «الوطن يتسع للجميع»..